



Ref :

Date:

Res:

الرقم:

التاريخ:

المرفقات:

المحترمون

المحترمون

المحترمون

الأخوه/الوزراء

الأخوه/المحافظون

الأخوه/رؤساء الأجهزة المركزية والمحلية

بعد التحية،،،

الموضوع: تعميم رقم (9) إلى كافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات رقم (23) لعام 2007م

بالإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (30) لعام 2013م (مرفق صورة منه) بشأن الموافقة على الآلية الخاصة بتنفيذ المعالجات السعريّة الناتجة عن إرتفاع المشتقات النفطية والبترومين الخام

ونظراً لأهمية تطبيق القرار في إعادة تنشيط قطاع البناء والتشييد ، وحرصاً على عدم تعثر المشاريع فإن الهيئة العليا تهيب بكافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات رقم (23) لعام 2007م والتي لم تنفذ القرار حتى تاريخه بتنفيذ المعالجات السعريه وفقاً للأسس والضوابط المحدده في الآلية المرفقه بهذا القرار.

وتقبلوا تحياتنا،،،

عبد الملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات



نسخة مع التحية لـ:

- الأخ/رئيس مجلس الوزراء
- الأخ/مدير مكتب رئاسة الجمهورية
- الأخ/وزير الأشغال العامة والطرق
- الأخ/وزير التخطيط
- الأخ/وزير المالية
- المحترم
- المحترم
- المحترم
- المحترم
- المحترم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية الفلسطينية

مجلس الوزراء
الأمانة العامة

قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠) لعام ٢٠١٣ م بشأن

الموافقة على الآلية الخاصة بتنفيذ المعالجات السعرية الناتجة عن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والبترومين الخام

- اطلع مجلس الوزراء على المذكرة المقدمة من وزير الأشغال العامة والطرق برقم (٥) وتاريخ ٢٠١٣/١/٢٠ م بشأن نتائج أمر مجلس الوزراء رقم (٣٢) لعام ٢٠١٢ م الخاص بإعادة تنشيط قطاع البناء والتشييد ، وأقر الآتي :-
- ١- الموافقة على الآلية الخاصة بتنفيذ المعالجات السعرية الناتجة عن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والبترومين الخام.
 - ٢- على جميع الوزراء وأمين العاصمة ومحافظي المحافظات ورؤساء الأجهزة المركزية والمحلية ذات العلاقة تنفيذ المعالجات السعرية وفقا للأسس والضوابط المحددة في الآلية المرفقة بهذا القرار.
 - ٣- على وزير الأشغال العامة والطرق متابعة التنفيذ وموافقة رئيس مجلس الوزراء بتقارير عن مستوى التنفيذ والصعوبات والمعالجات إن وجدت والمقترحات اللازمة لذلك.
 - ٤- يعمل بهذا القرار من تاريخ ٢٠١٣/١/٢٣ م وينتهي بتنفيذ أحكامه.
 - ٥- ينفذ القرار بالوسائل الإدارية المناسبة .

المتحققون	الملتزمون	المنفذون
لا يوجد	لا يوجد	رئيسي
		وزير الأشغال العامة والطرق
		وزير المالية
		جميع الوزراء
		أمين العاصمة
		المحافظون
		رؤساء الأجهزة المركزية والمحلية
		ذات العلاقة
		مشارك

مدة القرار : مؤقت

مضمون القرار : خدمي / اشغال عامة وطرق — الآلية الخاصة بتنفيذ المعالجات السعرية الناتجة عن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والبترومين الخام

شكل القرار : حكم عام

جهة التنفيذ : مشترك





الجمهورية اليمنية

وزارة الأشغال العامة والطرق

آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2012
والخاصة بالإصلاحات السعرية نتيجة ارتفاع أسعار
المشتقات النفطية

أعد من قبل اللجنة الفنية للإصلاحات السعرية
يناير 2013م

Handwritten signature

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2012

والخاصة بالإصلاحات السعريه نتيجة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية

بناءً على أمر مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2012م والقاضي بأعداد آلية لتنشيط قطاع البناء والتشييد، فقد تم تشكيل لجان فنية تشمل في عضويتها ممثلي عدد من الجهات المعنية، حيث قامت هذه اللجان بدراسة التغيرات التي طرأت على أسعار المواد وبنود الأعمال المتصلة بقطاع البناء نتيجة رفع أسعار المشتقات النفطية وذلك بهدف وضع المعالجات والتوصيات والضوابط اللازمة لتنفيذ تلك المعالجات. وفيما يلي خلاصة بالأسس والمعالجات والتوصيات والضوابط اللازمة لتنفيذ الآلية:-

أولاً: الأسس التي تم الاستناد إليها :-

استندت اللجان الفنية المكلفة بدراسة تأثير رفع أسعار المشتقات النفطية الى عدد من الأسس للتوصل إلى المعالجات المقترحة لبنود الأعمال المختلفة وفيما يلي خلاصة بتلك الأسس:-

1. دراسة التأثير المباشر لفوارق الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية المتمثل برفع أسعار الديزل إلى 100 ريال / لتر والبتروول إلى 125 ريال / لتر والإسفلت السائل إلى 180,600 ريال / طن كما تم إضافة الإرباح والضرائب والمصاريف إدارية إلى فوارق الأسعار.
2. الأخذ بعين الاعتبار نسبة الزيادة في أسعار الإسفلت والتي تم منحها للمقاولين خلال الفترات السابقة وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (189) لسنة 2010م واعتمدت المعالجة في هذه الآلية لزيادة سعر الإسفلت من سعر 126,000 ريال / طن إلى 180,600 ريال / للطن ، حيث تم استخدام نفس الآلية المعتمدة من قبل الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والتي تم استخدامها في قرار مجلس الوزراء رقم (189)
3. بالنسبة لمشاريع الطرق سواء تلك التي تم التعاقد عليها عن طريق المناقصات او عن طريق التكلفة المباشر فيتم الاعتماد على تحليل تفصيلي للبنود لاحتساب فوارق أسعار المحروقات على مستوى كل بند وكمبلغ مقطوع يضاف إلى سعر البند المتعاقد عليه.
4. فيما يخص أعمال الجسور والكباري وأعمال المباني والمياه والصرف الصحي ومحطات المعالجة يتم دراسة عدة بدائل مختلفة، ويتم اعتماد متوسط النسب التي

تم التوصل اليها من خلال البدائل والتي تمثل التغييرات الحالية نتيجة لزيادة أسعار المشتقات النفطية.

ثانياً: المعالجات المقترحة:

1- مشاريع الطرق:-

أ- يتم إضافة المبالغ المحددة أمام كل بند من بنود الأعمال في الجدول المرفق رقم (1) العمود (أ) لمشاريع التكلفة المباشر والعمود (ب) لمشاريع المناقصات وذلك إلى أسعار بنود الأعمال المماثلة الواردة في العقد الخاص بكل مشروع وذلك للأعمال والكميات التي تنطبق عليها التعويضات وفقاً للاشتراطات الواردة في هذه الآلية.

ب- تعامل الحواجز الركامية (السدود) التي تنطبق عليها هذه الآلية معاملة مشاريع الطرق.

2- مشاريع المباني والجسور والمنشآت المعدنية ومشاريع المياه والصرف الصحي :

أ- تضاف نسبة 15% إلى أسعار بنود الأعمال المدنية في مشاريع المباني والجسور والمنشآت المعدنية ومشاريع المياه والصرف الصحي الواردة في العقد الخاص بالمشروع وذلك للأعمال والكميات التي تنطبق عليها التعويضات وفقاً للاشتراطات الواردة في هذه الآلية ويستثنى من التعويضات ما يلي:-

(أ) بنود وأعمال التوريدات والتجهيزات والبضائع

(ب) أي بنود وأعمال متعلقة بتنفيذ أعمال الطرق وأعمال الإسفلت الواردة في

أطار تلك المشاريع بحيث يتم التعامل معها معاملة مشاريع الطرق.

ثالثاً: الضوابط الخاصة بتنفيذ المعالجات:-

1. تسري هذه الآلية على ما تبقى من اعمال في المشاريع الحكومية، قيد التنفيذ والممولة محلياً أو خارجياً والتي تم استكمال إجراءات التعاقد عليها، أو قدمت عروضها المالية قبل تاريخ 2011/6/1م واستكملت إجراءات التوقيع عليها قبل صدور هذه الآلية.

2. يستثنى من التعويضات (الإصلاحات السعرية) للفترة من 2011/6/1م وحتى 2012/4/4م الزيادة الناجمة عن ارتفاع سعر الإسفلت الخام حيث وقد تم معالجتها وفقاً لقرار مجلس الوزراء السابق وتطبق الاسعار للبنود الاخرى لنفس الفترة بالشروط التالية :

أ- التأكد من عدم بيع شركة النفط للمقاول ديزل بسعر 50 ريال / لتر خلال تلك الفترة بموجب الكشوفات الرسمية الصادرة من شركة النفط والخاصة بمبيعات الديزل .

- ب- قيام المقاول بتقديم حصر شامل ومعتمد من قبل صاحب العمل وذلك للأعمال المنجزة بالمشروع قبل تاريخ 2011/6/1م وكذا الأعمال المنفذة خلال الفترة المحددة أعلاه والتي تسري عليها المعالجات السعرية .
3. تقوم الجهات برفع قوائم بالمشاريع التي تنطبق عليها الإصلاحات السعرية بالإضافة إلى المشاريع المتعثرة والتي لا تنطبق عليها الإصلاحات السعرية إلى اللجنة الوزارية لإقرارها وتعتبر هذه القوائم نهائية ويمنع إضافة أي مشاريع إليها مستقبلاً على أن تقوم الجهات بإعداد تقارير تفصيلية كل ثلاثة أشهر عن المعالجات التي قامت باتخاذها وفقاً للضوابط الواردة في هذه الآلية.
4. تقوم كافة الجهات المعنية بتشكيل لجان متخصصة أو الاستعانة بالاستشاريين بحصر كافة الأعمال المنجزة والمتبقية في المشاريع الجاري تنفيذها بحضور ممثل المقاول وتحديد كميات الأعمال المتبقية المستحقة للتعويض والأثر المالي ، ويتم التوقيع على عملية الحصر من قبل الطرفين.
5. تتولى لجان المناقصات المختصة في الجهات وبمشاركة ممثل وزارة المالية في الجهة وممثل عن وزارة الأشغال لإقرار الزيادة وفقاً للضوابط والتعليمات المحددة في هذه الآلية بالاستناد إلى قوائم الحصر المعتمدة والمرفوعة من اللجان الفنية المتخصصة والتأكد من كافة الوثائق والأوليات اللازمة لاستكمال الإجراءات.
6. بالنسبة للمشاريع التي تم التعاقد عليها بالتكليف المباشر يتم التعامل معها وفق الآتي:-
- أ- سرعة إنهاء الأعمال المكتملة لأعمال الشق التي تم تنفيذها (أعمال الحماية وتصريف المياه وأعمال الإسفلت) وتوصيلها إلى أقرب نقطة يمكن الاستفادة منها وفقاً للضوابط التي تقرها وزارة الأشغال وبما يحقق المصلحة العامة ، وإنهاء عقود هذه المشاريع عند تلك المسافات ومن ثم تحديث الدراسات والتصاميم للمسافات المتبقية وإنزال بقية الأعمال في مناقصات عامة وفقاً لقانون المناقصات مباشرة حتى لا تتوقف أعمال التنفيذ في المراحل المتبقية.
- ب- ما يخص عقود التكليف المباشر وملحقات العقود تقوم وزارة الأشغال بتقديم كشوفات بتلك المشاريع إلى وزارة المالية ليتم تحديد المشروعات التي سيتم الإستمرار في تنفيذها حتى نهاية كل مشروع وكذا المشروعات التي سيتم إنهائها وفقاً للفقرة (أ) وبمعالجات متفق عليها بين وزارة الأشغال ووزارة المالية.
- ج- تقوم وزارة الأشغال بتقديم كشوفات بالمشاريع المتعثرة والتي سيتم إغلاق عقودها وإنزالها في مناقصات عامة بحسب أولوياتها وبحسب توفر التمويلات اللازمة.
7. تقوم لجنة المناقصات المختصة بالجهة بمنح المقاول فترة تمديد للأعمال المتبقية في المشروع مساوية للفترة المتبقية في خطة المشروع الأصلية بعد خصم فترة التنفيذ السابقة حتى تاريخ 2011/6/1م ، بالإضافة إلى أي تمديد يتم إقراره وفقاً للعقد والقانون.
8. يقوم كل مقاول بتقديم جدول زمني لسير تنفيذ الأعمال المتبقية في المشروع في إطار الفترة الزمنية المتبقية للتنفيذ ومنسجماً مع برنامج التنفيذ الأصلي وفقاً لما

ورد أعلاه مع توفير الآليات والمعدات والموارد المالية والفنية اللازمة للتنفيذ، ويجري إقراره من قبل الجهة وفقاً للاشتراطات التعاقدية الموقعة بين الطرفين على أن يقوم المقاول بالبدء في تنفيذ الأعمال خلال فترة لا تتجاوز 15 يوماً من تاريخ إقرار الحصر من قبل الطرفين .

9. تسري نسبة أو مبلغ التعويض المحددة في هذه الآلية على بنود الأعمال المتبقية في العقد الأصلي الموقع مع المقاول وأي أعمال إضافية شريطة قيام الجهة باستكمال إجراءات إقرار الأعمال الإضافية وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م ولأئحته التنفيذية، أما بالنسبة لمشاريع الطرق التي تم التعاقد عليها بالتكليف المباشر فيتم الأخذ في الاعتبار الشروط التي وردت في الفقرة رقم (6) عند تطبيق الإصلاحات السعرية على تلك المشاريع وعلى أن تصرف كافة التعويضات بالريال اليمني بنسبة 100%.

10. ترفع المستخلصات من قبل المهندسين المشرفين أو الاستشاريين بصورة واضحة مع فصل كميات الأعمال المنفذة قبل سريان الأثر والكميات المنفذة بعد تاريخ سريان الأثر في هذه الآلية لتمكين الجهة من تطبيق فوارق الأسعار بصورة دقيقة.

11. يستثنى من صرف التعويضات المشاريع التالية:

أ- المشاريع المتعثرة.

ب- المشاريع التي قدمت عروضها المالية بعد التاريخ المحدد لبدء احتساب الأثر وهو 2011/6/1م.

ج- أي عقود تتضمن آليات محددة لمعالجة مثل هذه الآثار، والتي يلزم استكمال إجراءاتها وفقاً للآلية المحددة في العقود ذات العلاقة.

د- أي أسعار بنود جديدة أو معدلة تم الاتفاق على أسعارها وفق أسعار المشتقات النفطية الجديدة.

هـ- المشاريع التي سبق أن قامت الجهات ذات العلاقة بوضع معالجات خاصة بها واعتمادها من قبل مجلس الوزراء.

12. تتولى الجهات المعنية مسؤولية صرف الزيادة وفقاً للاستحقاق والضوابط المحددة في هذه الآلية .

13. تتولى الجهات الرقابية في الدولة، مسؤولية الرقابة الفنية والمالية والإجرائية على التنفيذ طبقاً للضوابط الواردة في القرار وهذا الآلية، كل فيما يخصه.

14. يقوم المقاول وكشروط لتطبيق الإصلاحات السعرية بتأكيد رغبته في الاستمرار وذلك بتقديم مذكرة رسمية إلى الجهة صاحبة المشروع يؤكد فيها موافقته على استكمال المشروع الموكل إليه ما لم يتم تصفية المشروع وإنزال بقية الأعمال في مناقصة عامة.

15. تقوم الجهة صاحبة المشروع بسحب المشروع من المقاول إذا لم يباشر العمل فيه خلال فترة 30 يوماً من استكمال أعمال الحصر وإقراره من قبل الطرفين، وينطبق عليه الإجراءات المنصوص عليها في العقد.

المرفقات:

- الجدول رقم (1) فوارق الأسعار المستحقة على مستوى كل بند في مشاريع الطرق

أعضاء اللجنة الوزارية /	وزير النفط والمعادن	وزير الإدارة المحلية
رئيس الهيئة العليا للرقابة	أ/ أحمد عبدالله دكريس	أ/ علي محمد اليزيدي
على المناقصات	وزير المالية	وزير الأشغال العامة والطرق
م/عبدالملك أحمد العرشي	أ/ صخر أحمد الوجبة	م/ عمر عبدالله الكرشمي
وزير التخطيط والتعاون الدولي		
د / محمد سعيد السعدي		

جدول رقم (1) فوارق الاسعار المستحقة على مستوى كل بند في مشاريع الطرق

م	بيان الأعمال	الوحدة	فارق المشتقات النفطية شاملة الضرائب و الارباح والنفقات الادارية	
			التكليف المباشر (ريال)	المناقصات (ريال)
			(أ)	(ب)
أعمال الإسفلت				
1	القطع الغير مصنف	3م	134	128
2	تصفية الموقع	2م	2.4	1.9
3	القطع الترابي المستفاد منه	3م	110	88
4	اعمال القطع الترابي الغير مستفاد	3م	52	41
5	القطع الصخري المستفاد منه	3م	169	135
6	القطع الصخري الغير مستفاد منه	3م	153	122
7	القطع الصخري دقاق	3م	360	288
8	الردم المستعار	3م	186	149
9	ترحيل مخلفات	3م	79	63
10	الاستفادة من ناتج القطع	3م	92	74
أعمال الخرسانة				
11	إعداد قاعدة الطريق في مواقع القطع الترابي	2م	11	9
12	إعداد قاعدة الطريق في مواقع القطع الصخري	2م	15	12
13	اعمال طبقة الأساس من التربة الطبيعية	3م	274	220
14	طبقة الأساس المكسر اليا	3م	353	282
15	طبقة الاساس المساعد	3م	230	184
16	رش طبقة التشرب البتيومينية M.C	2م	4	4
17	رش الطبقة اللاصقة البتيومينية R.C	2م	4	4
18	أعمال الخرسانة الإسفلتية	3م	4,951 ريال فوارق محروقات يضاف اليها فارق البتيومين نتيجة ارتفاع السعر من 126,000 الى 180,600 ريال للطن وبواقع 10,255 ريال شاملة بند MC/RC ليصبح الاجمالي 15,206 ريال	3,808 ريال فوارق محروقات يضاف اليها فارق البتيومين نتيجة ارتفاع السعر من 126,000 الى 180,600 ريال للطن وبواقع 10,255 ريال شاملة بند MC/RC ليصبح الاجمالي 14,063 ريال

م	بيان الأعمال	الوحدة	فارق المشتقات النفطية شاملة الضرائب و الأرباح والنفقات الادارية	
			التكليف المباشر (ريال)	المناقصات (ريال)
			(ا)	(ب)
الشارح - الأصناف الإنشائية				
19	الحفر الإنشائي في التربة العادية شاملة إعادة الردم خلف المنشئة	م3	140	112
20	الحفر الإنشائي الصخري شاملة إعادة الردم خلف المنشئة	م3	343	275
21	الحفر الإنشائي الغير مصنف شاملة إعادة الردم خلف المنشئة	م3	242	193
22	الخرسانة المسلحة نوع(ا) بدون حديد تسليح	م3	2,071	1,657
23	الخرسانة المسلحة نوع(ب) بدون حديد تسليح	م3	2,023	1,618
24	الخرسانة الإسمنتية العادية نوع(ج)	م3	1,974	1,579
25	حديد التسليح(G40)	طن	0	0
26	حديد التسليح(G 60)	طن	0	0
27	بناء حجر ريراب	م2	128	102
28	بناء حجز جعم	م3	305	244
29	بناء حجر مقلع (للمبارات) او حواجز سلامة حجرية	م3	990	792
30	بناء حجر مقلع (للجدران الساندة)	م3	809	648
31	الرصيف بالحجر المربع سماكة 25 سم لجسم الطريق	م2	386	309
32	اعمال بناء الجاييون	م3	0	0
33	اعمال جعم مغمور بالخرسانة(سايكلوبيان)	م3	1,011	809
34	توريد وتركيب مواسير حديدية قطر 30سم	م ط	0	0
35	اعمال الخرسانة الأنبوبية قطر (60)سم	م ط	2,239	1,792
36	اعمال الخرسانة الأنبوبية قطر (75)سم	م ط	2,310	1,848
37	اعمال الخرسانة الأنبوبية قطر (90)سم	م ط	2,653	2,122
38	اعمال الخرسانة الأنبوبية قطر (100)سم	م ط	3,256	2,605
39	اعمال الخرسانة الأنبوبية قطر (120)سم	م ط	3,443	2,755
40	اعمال الخرسانة الأنبوبية قطر (150)سم	م ط	4,098	3,278

م	بيان الأعمال	الوحدة	فارق المشتقات النفطية شاملة الضرائب و الأرباح والنفقات الادارية	
			التكليف المباشر (ريال)	المتناقصات (ريال)
			(أ)	(ب)
دفعات أعمال السلامة المرورية				
41	إعداد وتركيب أعمدة السلامة	عدد	668	535
42	إعداد وتركيب حواجز السلامة	م.ط	149	119
43	اعداد وتركيب الإشارات المرورية اعمدة فردية (دائرية أو مثلثية قطرها وارتفاعها 90 سم)	عدد	1,662	1,329
44	اعداد وتركيب الإشارات المرورية اعمدة زوجية	عدد	1,763	1,411
45	اعداد ورش الخطوط الأرضية (الطلاء)	م.ط	7	5
46	توريد وتركيب البردورات ارتفاع 35 سم	م.ط	94	75
47	توريد وتركيب البردورات ارتفاع 25 سم	م.ط	92	74
48	توريد وتركيب اعمدة الكيلومتر	عدد	1,270	1,016
دفعات أعمال الطرق الحضرية				
49	حفر الأتربة الزائدة عن منسوب سرير الطريق	م3	100	80
50	قطع طبقة الأسفلت القديم والنقل	م2	66	52
51	قلع وحفر البردورات الدائمة القديمة مع النقل	م.ط	82	66
52	أعمال ترميم الحفریات	م2	309 ريال فوارق محروقات يضاف اليها فارق البتيومين سماكة 5 سم نتيجة ارتفاع السعر من 126,000 الى 180,600 ريال للطن ويواقع 513 ريال شاملة بند MC/RC ليصبح الاجمالي 822 ريال	238 ريال فوارق محروقات يضاف اليها فارق البتيومين سماكة 5 سم نتيجة ارتفاع السعر من 126,000 الى 180,600 ريال للطن ويواقع 513 ريال شاملة بند MC/RC ليصبح الاجمالي 751 ريال
53	أعمال رصف حجري (مواصفات حجر شبامي) سماكة (15-20سم)	م2	446	357
54	أعمال رصف حجري (مواصفات حجر شبامي) سماكة (10-15سم)	م2	446	357
55	توريد وبناء البردورات الحجرية ارتفاع 30سم وسماكة 15سم	م.ط	258	206
56	بلاط إسمنتي 25*25سم غير شامل الدفن	م2	101	81
57	بلاط إنترلوك غير شامل الدفن	م2	72	58
58	التسوية لاماكن القطع مع الرش والدك بحسب المواصفات	م2	13	11